دور الائتمان المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي للفترة 2000 – 2023

أ.على محمد عبد الله المحمودى*

ملخص البحث

هدفت الدراسة الى قياس اثر وعلاقة كل من الائتمان المصرفي المقدم للأنشطة الاقتصادية والخدمية والإنفاق الاستثماري الحكومي بالنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي للفترة 2000 –2023، وتحليل تطور كل من الناتج المحلى الإجمالي غير النفطي ومعدلات نموه، والائتمان المصرفي المقدم للأنشطة الاقتصادية والخدمية ومعدلات نموه، والإنفاق الاستثماري الحكومي ومعدلات نموه، في الاقتصاد الليبي للفترة (2000 – 2023)، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة اختبار ديكي - فولر الموسع ADF ، لتحديد درجة استقرارية متغيرات الدراسة ، ثم نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، وتوصلت الدراسة الى أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والائتمان المصرفي المقدم للأنشطة الاقتصادية والخدمية ظهرت بإشارة سالبة في الاجل القصير، ووجدت العلاقة بين النمو الاقتصادي ومتغير الإنفاق الاستثماري الحكومي طردية ومعنوية في الاجل القصير، وأن العلاقة بين النمو الاقتصادي وكل من الائتمان المصرفي المقدم للأنشطة الاقتصادية والخدمية ومتغير الإنفاق الاستثماري الحكومي في الاجل الطويل طردية ومعنوية .

الكلمات المفتاحية: الائتمان المصرفي ، الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي، الإنفاق الاستثماري الحكومي، الاقتصاد الليبي.

Abstract

The study aimed to measure the impact of—and the relationship between bank credit extended to economic and service activities and government investment spending on economic growth in the Libyan economy during the and growth rates period 2000–2023, and an analysis of the evolution of for—non-oil GDP, bank credit extended to economic and service activities, and government investment spending within the Libyan economy for the period (2000–2023), to achieve this objective, the study employed the Augmented Dickey-Fuller (ADF) test to determine the stationarity of the study variables, followed by the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. The study found that the relationship between economic growth and bank credit extended to economic and service activities exhibited a negative sign in the short run, A positive and significant relationship was found between economic growth and government investment spending in the short run; likewise, a positive and significant relationship was found in the long run between economic growth and both bank credit extended to economic and service activities and government investment spending.

Keywords: Bank credit, non-oil GDP, government investment spending, Libyan economy

* أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد مسلاته، الجامعة الاسمرية
إيميل: a.almahmoudi@asmarya.edu.ly

المقدمة

تعد قضية التنويع الاقتصادي احد أهم القضايا المحورية في اقتصاديات الدول النامية النفطية، بسبب اعتماد هذه الدول على القطاع النفطي في تحصيل الإيرادات، ونتج عن هذا اختلال وتشوه في بنية الاقتصاد للدولة، بحيث أصبح تنوع هيكل الإيرادات أمرا ملحاً، يجعل من اقتصادها في وضع متماسك واقل عرضة إلى الصدمات الداخلية والخارجية .

ويتوقف النهوض بإيرادات القطاعات الأخرى على تشجيع الأنشطة الاقتصادية والخدمية، التي تمثل نسبة كبيرة من المشاريع في القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية ، حيث أنها تقوم بدور مهم في تحقيق الأهداف التنموية لأغلب الدول .

ومن منطلق المزايا التي توفرها الأنشطة الاقتصادية والخدمية سواءً الصغيرة أو المتوسطة للاقتصاد، بدأً من دورها في التخفيف من حدة الاختلال الهيكلي في الاقتصاد ورفع درجة التنوع الاقتصادي، واعتماد اغلب الأنشطة التي تقوم عليها المشروعات، على الموارد والخامات والتقنية المحلية، وتمتاز بكثافة استخدامها للأيدي العاملة مقارنة برأس المال المستثمر فيها، وبالتالي تحد من مشكلة البطالة، وترفع من نسبة الناتج المحلي غير النفطي الى الناتج الاجمالي.

كما تؤدي دوراً مهماً في اكتساب المهارات الفنية والتقنية، ونقل وسائل التكنولوجيا الحديثة، وتعتبر صاحبة الدور الأكبر في تلبية احتياجات السكان من السلع والخدمات، وقدرتها الكبيرة في المساهمة بأجمالي القيمة المضافة بالإضافة الى الدور الكبير الذي تقوم به الأنشطة الاقتصادية والخدمية في تحقيق الأهداف التنموية وإرساء دعائم التنمية المستدامة.

لذلك أصبح من الضروري اليوم الاهتمام وتوجيه السياسات الاقتصادية الى الاستثمار في مختلف المشاريع، وتوفير المناخ الملائم لها، كونها تمثل نسبة كبيرة من المشاريع في القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية، وفي الكثير من المجالات الأخرى.

مشكلة الدراسة:

يعتمد المسار الجديد للتنمية في الاقتصاديات الحديثة والنامية، على تطوير وتشجيع إقامة المشاريع المختلفة في تنويع مصادر الدخل القومي والدفع من عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول، وذلك باعتبارها عاملاً أساسياً في زيادة الطاقة الإنتاجية، والمساهمة في معالجة مشكلة الفقر والبطالة.

واتصف الاقتصاد الليبي خلال العقود الماضية، باعتماده على القطاع النفطي، حيث شكلت الايرادات من الصادرات النفطية نسبة عالية طوال فترة الدراسة مقابل الايرادات العامة الاخرى، حيث وصلت الى 95.4% سنة 2012، والى 93.2% سنة 2018، مما نتج عجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات جراء الصدمات في الاسواق النفطية العالمية (الحويج، 2018، 151- 155).

وترجع اسباب عدم تمكن الاقتصاد الليبي من التخلص من سيطرة قطاع النفط الى محدودية الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الليبي، أي عدم قدرة الاقتصاد الليبي على امتصاص قدر اكبر من الاستثمارات بكفاءة ، وتضخم القطاع العام، وتدنى إنتاجية القطاع الصناعي والزراعي، وارتفاع نسبة البطالة، (الحمادى، 2012 ، 336 – 350) .

وقامت السياسات الاقتصادية للدولة الليبية بوضع العديد من الخطط الاقتصادية، ودعمت وأنشأت العديد من المشروعات العامة، ومولت المشروعات الخاصة في مختلف المجالات، محاولة منها لتنويع الاقتصاد واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، ومن خلال هذا تتمثل المشكلة البحثية في هذا السؤال:

- هل كان للائتمان المصرفي المقدم للأنشطة الاقتصادية والخدمية والإنفاق الاستثماري الحكومي أثر على النمو الاقتصادي، في الاقتصاد الليبي للفترة 2000 - 2023 ؟

فرضيات الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لاختبار الفرضيات الاتية:

أ- توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين كل من حجم الائتمان المصرفي المقدم للأنشطة الاقتصادية والخدمية والإنفاق الاستثماري الحكومي والناتج المحلي غير النفطي في المدى القصير في الاقتصاد الليبي للفترة 2000 – 2023 ؟

ب- توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين بين كل حجم الائتمان المصرفي المقدم للأنشطة الاقتصادية والخدمية والإنفاق الاستثماري الحكومي والناتج المحلي غير النفطي في المدى الطويل في الاقتصاد الليبي للفترة 2000 – 2023 ؟

أهداف الدراسة :

هدفت الدراسة الى:

1- معرفة الدور المهم الذي تلعبه الأنشطة الاقتصادية والخدمية في تنمية الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي على المديين القصير والطويل.

2- التعرف على واقع حجم كل من الائتمان المصرفي المقدم للأنشطة الاقتصادية والخدمية والإنفاق الاستثماري الحكومي في الاقتصاد الليبي للفترة 2000 - 2023 والكشف عن مدى تأثيره على الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تدرسه ، واهم النقاط التي تبرزها ما يلى :

1- الدور المهم الذي أصبحت تلعبه الأنشطة الاقتصادية والخدمية، والمتمثل في خلق قيمة مضافة لمختلف القطاعات في الاقتصاد، وبالتالي في تنمية الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي.

2- تقوم الأنشطة الاقتصادية والخدمية، خصوصاً الصغيرة منها والمتوسطة، بخدمة المشاريع الكبيرة والإستراتيجية في الاقتصاد وتنميتها، من خلال الروابط الأمامية والخلفية.

3- أن هذه الدراسة تقوم بسد النقص في الدراسات التي تبرز دور تمويل الأنشطة الاقتصادية والخدمية في تنويع هيكل الاقتصاد واستغلال الموارد الاقتصادية، وزيادة مساهمة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الى الناتج المحلي الإجمالي.

منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة يتم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وتحليل تطور متغيرات الدراسة، ثم يتم تحديد المتغيرات واختبار الاستقرارية وتقدير النموذج القياسي المناسب.

نطاق الدراسة:

تشمل الدراسة الاقتصاد الليبي، خلال الفترة الزمنية (2000 – 2023)

الدراسات السابقة:

1- دراسة (الغويل، 2026) تناولت الدراسة أثر تمويل المشروعات الصغرى في نمو الاقتصاد الليبي، هدفت إلى تحليل دور المشروعات الصغرى في دعم النمو الاقتصادي في ليبيا، من خلال استعراض واقع هذه المشروعات وتحديد أهم إسهاماتها الاقتصادية، ومصادر تمويلها وأثرها علي نمو الاقتصاد الليبي، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي ، وتوصلت النتائج إلى أن المشروعات الصغرى تمتلك قدرة حقيقية على تعزيز النمو االقتصادي الليبي، خاصة إذا تم توفير التمويل المناسب وتحسين البيئة التنظيمية وإلادارية الداعمة لها، كما أن المشروعات الصغرى تواجه معوقات عديدة من ضمنها نقص المهارات والخبرات وقلة الحوافز التشجيعية، وعدم كفاية القروض المصرفية لتغطية احتياجات المشروعات الصغيرة .

2- دراسة (التونسي، التريكي 2024) تناولت الدراسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة ودعم حركة التنمية في المجتمع الليبي، هدفت الدراسة الى التعرف على الدور الذى تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة في المجتمع الليبي وتوفير فرص عمل داخل المجتمع ، وتوصل الدراسة إلى عدة نتائج منها البدء من الاستفادة من الخبرات وتجارب الدول ألاخرى كاليابان وماليزيا ومحاولة استقدام خبرات من مثل هذه الدول، البدء من سن القوانين والسياسات التي تشجع على بناء خطط شاملة وطويلة ألامد لدعم هذه المشاريع، إضافة إلى حقيقة جوهرية البدء من توفرها والتي تكمن في الربط بين هذه المشاريع ومخرجات المؤسسات التعليمية كالجامعات والمعاهد ومراكز البحوث .

3- دراسة (حسن، 2019) تناولت الدراسة الدور التنموي المتوقع للمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، التي استهدف من خلالها معرفة واقع هذه المشروعات في ليبيا، ومدى مساهمتها في توفير فرص العمل والقضاء على البطالة، ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، ومعرفة المشاكل والصعوبات التي تعوق عملية نجاحها، وتوصلت الدراسة إلى أن هذه المشروعات تعتبر المصدر الأساسي لنمو الاقتصاد الوطني لأي دولة، كما أن اعتماد ليبيا بشكل كبير على النفط، حال دون الإسهام وتوجيه هذه المشروعات في مختلف المجالات خصوصاً المجال الصناعي أو الزراعي للقيام بدور تنموي فاعل .

4- دراسة (امنيسي، 2016) تناولت الدراسة ألاثر التنموي للشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي هدفت الى الدور الذي تقوم به المشروعات الصغرى والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية ومدي فاعلية هذه المشروعات لنهوض بالاقتصاد الليبي، واعتمد البحث علي المنهج التحليلي الوصفي، وتوصلت إلى أن المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا تواجه عدة صعوبات ومعوقات تتمثل في صعوبات تسويقية، ونقص المواد الخام، والمهارات والخبرات التنظيمية، وقلة الحوافز التشجيعية والاعفاءات الضريبية،وعدم كفاية القروض والتسهيلات المصرفية لمواجهة احتياجات المشروعات الصغرى والمتوسطة .

5- دراسة (منير،2019) تناولت الدراسة الى تحليل علاقة المشروعات الصغرى بالناتج الكلي والتوظف في الاقتصاد الليبي، هدفت الدراسة إلى تحليل دور الشركات الصغرى في زيادة الدخل وحل مشكلة البطالة في ليبيا ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وتوصلت الدراسة الى أن تطبيق سياسة تشجيع المشروعات الصغرى سيكون له أثر جيد يصب في زيادة الدخل القومي ، بينما سيكون لها دور محدود في القضاء على البطالة خاصة في الفترة القصيرة .

6- دراسة (موسى، ناصر، 2012) هدفت هذه الدراسة الى توضيح مفهوم المؤسسات المتوسطة والصغيرة ودورها في تحقيق التطور الشامل للاقتصاد والمجتمع العراقي في المرحلة الحالية والقادمة ، واستخدمت الدراسة المنهجين الاستقرائي والاستنتاجي ، وتوصلت الدراسة الى أن للمؤسسات المتوسطة والصغيرة دورها في البناء ألاقتصادي وألاجتماعي ، وذلك من خلال إستغلال الطاقات والإمكانيات ، وتطوير الخبرات والمهارات ، وكذلك جذب ألاستثمارات ألاجنبية ، وان الانتقال إلى اقتصاد السوق كوسيلة لتحقيق النمو والتطور الاقتصادي في العراق يتطلب العمل على إيجاد المؤسسات المتوسطة والصغيرة ودعمها لتحقيق مصدر مستقل عن النفط في خلق الدخل القومي ، كما توصلت الدراسة الى ان هناك معوقات تحول دون بناء المؤسسات المتوسطة والصغيرة في العراق ، وفي مقدمتها المعوقات التمويلية ، والوضع ألأمني المتردي، ومشكلة الفساد المالي والاداري المنتشر في العراق وضعف البنى التحتية .

7- دراسة (Bobowski ، 2017) هدفت الدراسة إلى دور الشركات اليابانية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في اقتصاد(رابطة أمم جنوب شرق آسيا ASEAN)، وبيان الدوافع الرئيسية والاستراتيجيات والوجهات لعملية تدويلها من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المنطقة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والإحصائي، وتوصلت الدراسة بأن الآسيان ASEANأصبحت وجهة أكثر جاذبية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة اليابانية، بسبب ركود ديموغرافي طويل الأجل غير موات الاتجاهات في داخل اليابان، وتوصلت الدراسة الى أن أهم دوافع دخول الشركات اليابانية إلى أسواق جنوب شرق آسيا هو البحث عن الكفاءة، والسوق الصاعدة و القوى العاملة غير مكلفة، ويتم تدويل الشركات اليابانية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، والتركيز علي خمس دول أعضاء في الآسيان، وهي إندونيسيا وماليزيا، وسنغافورة وتايلاند وفيتنام، ومعظمها في صناعة السيارات والإلكترونيات .

8- دراسة (Hernita ، 2021) هدفت هذه الدراسة لتحليل تعزيز قدرات الموارد البشرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعمل كمحدد لزيادة إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مدينة ماكاسار، إندونيسيا، وان استخدام التكنولوجيا وتنويع الأعمال يقوم على استدامة الشركات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك تعظيم دور الحكومة في دعم الأعمال التجارية يعمل على زيادة الإنتاجية واستقرار الأعمال واستدامة الشركات الصغيرة والمتوسطة، واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت النتائج أن تعزيز قدرات الموارد البشرية، إلى جانب استخدام التكنولوجيا وتنوع الأعمال كان له أثر إيجابي للمساهمة في زيادة إنتاجية المنشآت الصغيرة والمتوسطة وباستدامتها.

تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة 2000-2023 :

اولاً: تطور حجم الناتج المحلى الإجمالي غير النفطي ومعدلات نموه في الاقتصاد الليبي للفترة 2000-2023

يعد تطور الناتج المحلى الإجمالي غير النفطي مؤشراً على مدى التنويع الاقتصادي، خصوصاً في الدول النفطية، وباستعراض قيمه ومعدلات نموه في الجدول رقم (1)، حيث سجل الناتج غير النفطي 12786 مليون دينار سنة 2000 وانخفض الى 7543 مليون دينار سنة 2002 بانكماش بلغ 0.27– % ، بسبب الحظر الذي كان مفروضا على الاقتصاد الليبي، ثم سجل ارتفاعاً بلغ 12043 مليون دينار سنة 2003 بمعدل نمو 0.60% نظراً للتوسع في الإنفاق الحكومي ومشروعات إعادة الإعمار، وفي السنوات اللاحقة تراوح بين الصعود والهبوط، حيث بلغ الانخفاض 0.20- % في سنة 2007 ، ثم ارتفع إلى 0.27% في سنة 2008 ، ونتيجة أحداث الثورة وتوقف إنتاج النفط في سنة 2011 شهد نمو الناتج غير النفطي تقلبات حادة، عكست حجم الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الليبي، حيث سجل نمو ضعيف بلغ 0.05 % في سنة2011 ، ثم ارتفع الى 0.15 % في سنة 2014 ، قبل أن يتراجع إلى 0.12% في سنة2015، بسبب الانقسام السياسي والاقتصادي للمؤسسات السيادية للدولة، وضعف الإنفاق العام، وأزمة السيولة المصرفية، ثم ارتفعت قيمة الناتج المحلى الاجمالى غير النفطي 72880 مليون دينار في سنة 2019 بمعدل نمو 0.20 % ، وتسببت جائحة كورونا في سنة 2020 في تراجع حاد لنمو الناتج غير النفطي وصل إلى 0.28- % ، ثم عاد الى التعافي سنة 2022 بمعدل نمو 0.19 %، مما يعكس محاولات تنمية هذا القطاع، ظل تقلبات اقتصادية وهيكلية، الامم المتحدة (الاسكوا) (2021، 33 : 34)، التلاوي ، وآخرون (2020، 8 : 9) .

ثانياً: تطور حجم الائتمان المصرفي المقدم للأنشطة الاقتصادية والخدمية ومعدلات نموه في الاقتصاد الليبي للفترة 2000 –2023

يعد القطاع المصرفي داعم رئيسي للنشاط الاقتصادي، من خلال مشاركته في تقديم الائتمان المصرفي للأنشطة الاقتصادية والخدمية ، حيث قامت الدولة الليبية بإقامة وتشجيع المشروعات الصناعية والخدمية بمختلف أنواعها، وقام الجهاز المصرفي بمنح القروض والتسهيلات والخدمات المصرفية لتلك المشروعات عبر المصارف التجارية، ومن خلال الجدول رقم (1) يتم استعراض قيم ومعدلات نمو حجم التمويل المقدم للانشطة الاقتصادية عبر الفترة 2000 –2023 ، حيث سجل 3156 مليون دينار في سنة2001 بمعدل نمو 0.13%، ثم انخفض الى 2702 مليون دينار سنة 2005 ، ثم بدأ يرتفع تدريجياً ليسجل 4544 مليون دينار في سنة 2007 بمعدل نمو 0.27%، وفي الفترة 2011 – 2023 وما صاحبها من صدمات اقتصادية محلية ودولية ، أثرت على الاقتصاد الليبي، وانعكس ذلك على القطاع المصرفي بشكل كبير، حيث تذبذب حجم التمويل المقدم للأنشطة الاقتصادية، وسجل معدل نمو0.03 % سنة2011، وبلغ 0.05 % سنة 2015، وفي الفترة 2016-2018 سجل معدلات نمو سالبة، وفي الفترة 2020 – 2023 تقلص حجم التمويل المقدم للانشطة الاقتصادية بشكل كبير بسبب تأثير جائحة كورونا، وتراجع الناتج المحلى الاجمالى، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2016، 11 : 18) .

جدول (1): الناتج المحلى الإجمالي غير النفطي وحجم الائتمان المصرفي المقدم للأنشطة الاقتصادية والخدمية والإنفاق الاستثماري الحكومي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000 – 2023)

السنة	الناتج المحلى الاجمالى غير النفطي NON OIL GDP	معدل النمو %	الائتمان المصرفي المقدم للأنشطة الاقتصادية والخدمية BC	معدل النمو %	الإنفاق الاستثماري الحكومي GI	معدل النمو %
2000	12786	-	2802.9	-	1541	-
2001	10316	-0.19	3156	0.13	1813	0.18
2002	7543	-0.27	3269.8	0.04	3702	1.04
2003	12043	0.60	3549	0.09	2910	-0.21
2004	12157	0.01	3194.2	-0.10	9718	2.34
2005	15834	0.30	2701.6	-0.15	10273	0.06
2006	25107	0.59	3589.9	0.33	11039	0.07
2007	20149	-0.20	4544.0	0.27	18993	0.72
2008	25605	0.27	6596.8	0.45	28903	0.52
2009	29430	0.15	7341.8	0.11	18984	-0.34
2010	27688	-0.06	8086.8	0.10	23729	0.25
2011	29205	0.05	8294.7	0.03	0	-
2012	31085	0.06	9660.2	0.16	5500	-
2013	39400	0.27	10225.2	0.06	13277	1.41
2014	45218	0.15	11661.0	0.14	4482	-0.66
2015	50794	0.12	12269.1	0.05	3862	-0.14
2016	58200	0.15	11504.2	-0.06	1748	-0.55
2017	65630	0.13	10926.3	-0.05	1888	0.08
2018	60587	-0.08	10809.5	-0.01	3390	0.80
2019	72880	0.20	11887.2	0.10	4638	0.37
2020	52659	-0.28	11931.2	0.00	1801	-0.61
2021	112442	1.14	12717.7	0.07	17390	8.66
2022	133545	0.19	13463.6	0.06	17465	0.00
2023	153247	0.15	13256.8	-0.02	11999	-0.31

* (القيم بملايين الدينارات)

المصدر: 1- مصرف ليبيا المركزى – النشرة الاقتصادية – اعداد مختلفة .

2- مصلحة الاحصاء والتعداد ، الكتيب الاحصائي 2014 .

3- الهيئة الوطنية للبحث العلمى – مركزبحوث العلوم الاقتصادية – البيانات الاحصائية – بنغازى ليبيا .

4- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2023 ، 2024) .

5- بيانات البنك الدولى https://data.albankaldawli.org .

ثالثاً: تطور حجم الإنفاق الاستثماري الحكومي ومعدلات نموه في الاقتصاد الليبي للفترة 2000 – 2023

من خلال الجدول رقم (1) يتضح الجديدة أن حجم الانفاق الاستثماري الحكومي بدأ في الارتفاع بسبب زيادة العوائد النفطية، والذي يعود الى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، ورفع الحظر الاقتصادي الذي كان مفروض على الاقتصاد الليبي، وكذلك إتباع سياسات مالية توسعية، حيث ارتفعت قيمته من 1541مليون دينار سنة 2000 الى 1813 مليون دينار سنة 2001، ثم تميزت الفترة (2004 – 2010) بارتفاع نسبة الإنفاق الاستثماري الحكومي، وحققت معدل نمو ايجابي، باستثناء سنة 2009 سجلت معدل نمو سلبي بنسبة 0.34- % بسبب الازمة المالية العالمية، وشهدت سنة 2011 تراجع كبير في حجم الانفاق الاستثماري الحكومي بسبب الظروف السياسية والامنية والعسكرية التي مرت بها الدولة، ثم تحسنت قيم الانفاق الاستثماري الحكومي من جديد وسجلت 13277 مليون دينار سنة 2013 بمعدل نمو 1.41 % نتيجة تحسن الوضع الامني والاقتصادي، وفي الفترة (2014، 2015، 2016) تراجع حجم الانفاق الاستثماري الحكومي، وسجل معدلات نمو سالبة، بسبب إغلاق الموانئ النفطية وانخفاض إنتاج النفط، والانقسام السياسي والاقتصادي والمؤسساتي في الدولة، مع تراجع أسعار النفط العالمية، مما انعكس على الإيرادات النفطية، ودفع الدولة الى إتباع سياسة تقشفية، وتقليص الانفاق الاستثماري الحكومي، المبروك وآخرون (2022 ، 32 : 33) القيزاني، فرحات (2016 ، 66) .

في الفترة (2017، 2018، 2019) انتعش حجم الإنفاق الاستثماري الحكومي قليلاً، وسجل نسبة نمو موجبة وصلت الى 0.37 %، في سنة 2019، ثم شهد الإنفاق الاستثماري الحكومي تذبذباً كبيراً في الفترة (2020- 2023)، بسبب أزمة جائحة كورونا وتدهور أسعار النفط العالمية ، ضو (2024، 119) .

الجانب العملي للدراسة:

متغيرات الدراسة ومراجع البيانات:

لقياس اثر وعلاقة كل من حجم الائتمان المصرفي المقدم للأنشطة الاقتصادية والخدمية والإنفاق الاستثماري الحكومي بالنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي للفترة 2000 –2023، وإجراء الاختبارات القياسية اللازمة، تم اعتماد الناتج المحلى الاجمالي غير النفطي الممثل للنمو الاقتصادي (NON OIL GDP) كمتغير تابع، والائتمان المصرفي المقدم للأنشطة الاقتصادية والخدمية (BC)، كمتغير مستقل أول، والإنفاق الاستثماري الحكومي(GI) كمتغير مستقل ثان، بصفته أهم العوامل المؤثرة على الناتج المحلى الاجمالي غير النفطي، وتم الحصول على البيانات من النشرة الاقتصادية والتقرير السنوي لمصرف ليبيا المركزي، والكتاب الإحصائي للهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، ومركز بحوث العلوم الاقتصادية، وصندوق النقد العربي، وبيانات البنك الدولى، وكان عدد المشاهدات 24، ويتم تحويل بيانات متغيرات الدراسة الى الصيغة اللوغاريتمية، حيث يتميز النموذج اللوغاريتمي بأنه يعطي تقديرات مباشرة لمرونات النموذج، ويقلل من وجود مشكلة عدم ثبات تباين عنصر الخطأ العشوائي، ويذكر هنا أن السلسلة الزمنية لمتغير الإنفاق الاستثماري الحكومي تحتوي على قيمة صفرية لسنة 2011، ولأخذ اللوغاريتم للمتغير تم تقدير قيمة السنة المفقودة باستخدام معادلة الاتجاه العام للسلسلة الزمنية .

الرسم البياني لمتغيرات الدراسة:

يتم فحص الرسم البياني لمتغيرات الدراسة للتعرف على أهم خصائص هذه المتغيرات، والتي تساعد في إجراء اختبارات جذر الوحدة، ومدى احتواء المتغير على تغيرات هيكلية، واتجاه عام وحد ثابت، دامودار، (2015 ، 1038) .

من الشكل رقم (1) يتضح أن للناتج المحلى الاجمالي غير النفطي، والائتمان المصرفي المقدم للأنشطة الاقتصادية والخدمية، والإنفاق الاستثماري الحكومي اتجاه عام متقلب، ويبدو أنها غير مستقرة في المستوى، ويجب إجراء اختبار جذر الوحدة.

الخصائص الوصفية والاحصائية لمتغيرات الدراسة:

يبين الجدول رقم (2) أهم الخصائص الوصفية ، حيث يلاحظ يوجد انتشار كبير بين القيم الدنيا والقيم العليا، وكذلك توضح قيم الانحراف المعياري عن وجود تذبذب كبير في السلسلة، بسبب ابتعاد قيم المتوسط عن قيم الوسيط ، وكشف اختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Bera أن احصاءة Probabilityسجلت أكبر من 5% مما يعنى أن المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي .

معامل الارتباط:

أوضح معامل الارتباط أن العلاقة بين الناتج المحلى الاجمالي غير النفطي، والائتمان المصرفي المقدم للأنشطة الاقتصادية والخدمية طردية وقوية بلغت 0.90، وكانت العلاقة بين الناتج المحلى الاجمالي غير النفطي والإنفاق الاستثماري الحكومي طردية وضعيفة وسجلت 0.15 ، مما يدل على ضعف أداء الإنفاق الاستثماري نحو الناتج المحلى الاجمالي غير النفطي.

جدول (2): الخصائص الوصفية للمتغيرات الناتج المحلى الاجمالي غير النفطي، والائتمان المصرفي المقدم للأنشطة الاقتصادية والخدمية، والإنفاق الاستثماري الحكومي

	LNGDP	LNGI	LNBC
Mean	10.42029	8.782098	8.870968
Median	10.31713	8.897119	9.099571
Maximum	11.93981	10.27171	9.507745
Minimum	8.928322	7.340187	7.901599
Std. Dev.	0.822573	0.941542	0.587160
Skewness	0.053708	-0.098545	-0.529048
Kurtosis	2.208921	1.655625	1.607495
Jarque-Bera	0.637345	1.846190	3.058637
Probability	0.727114	0.397288	0.216683
Sum	250.0871	210.7703	212.9032
Sum Sq. Dev.	15.56240	20.38955	7.929419
Correlation (LNGDP, LNLESA, LNGI)	1	0.15	0.90

المصدر : من اعداد الباحث وفقا لمخرجات برنامج (E-Views)

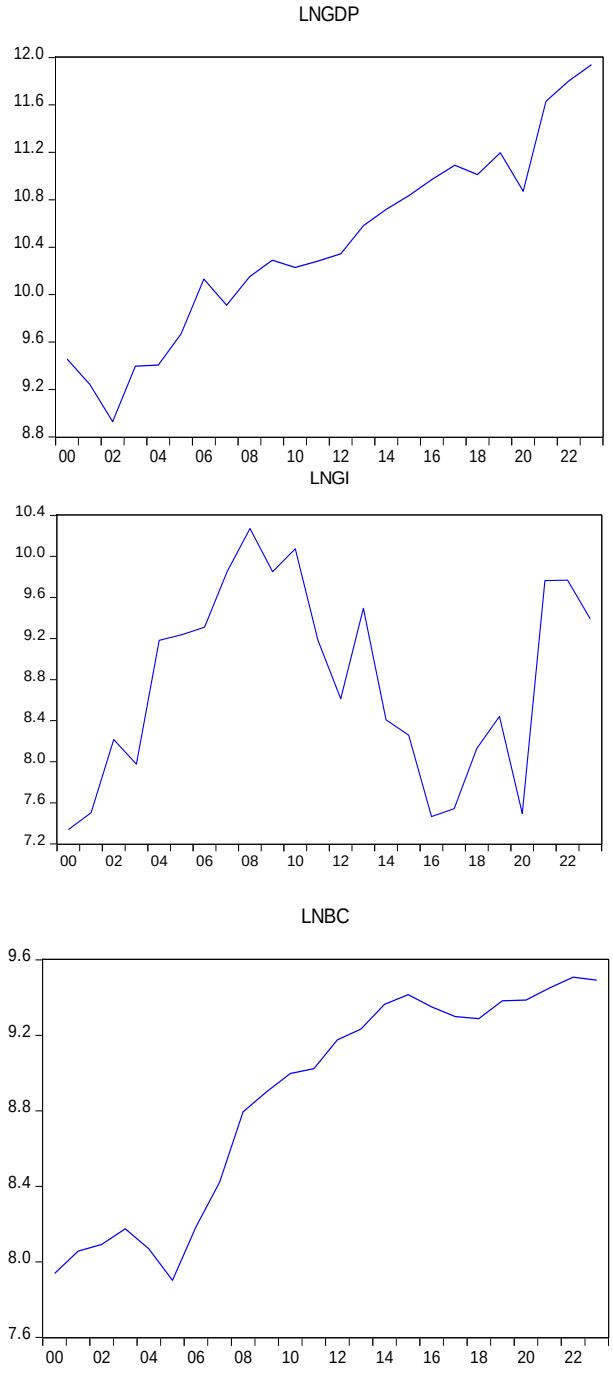

شكل (1): الرسم البياني للمتغيرات الناتج المحلى الاجمالي غير النفطي، والائتمان المصرفي المقدم للأنشطة الاقتصادية والخدمية، والإنفاق الاستثماري الحكومي

اختبار جذر الوحدة Augmented Dickey Fuller (ADF) لمتغيرات الدراسة:
يستخدم هذا الاختبار لمعرفة درجة تكامل متغيرات الدراسة، عن طريق تطبيق ثلاثة صيغ لهذا الاختبار، الاولى(III باتجاه زمنى وحد ثابت)، الثانية(II بحد ثابت فقط)، الثالثة(I بدون اتجاه زمنى وحد ثابت)، وأوضحت النتائج في الجدول رقم (3) أن لوغاريتم الناتج المحلى الاجمالي غير النفطي مستقر عند المستوى وبذلك يكون متكاملة من الدرجة (I0) ، وبينت النتائج أن لوغاريتم الائتمان المصرفي المقدم للأنشطة الاقتصادية والخدمية، والإنفاق الاستثماري الحكومي غير مستقرة عند المستوى، وعند الفروق الاول تبين أنها مستقرة ومتكاملة من الدرجة (I1).

جدول (3): اختبار جذر الوحدة (ADF) لوغاريتم الناتج المحلى الاجمالي غير النفطي، و لوغاريتم الائتمان المصرفي المقدم للأنشطة الاقتصادية والخدمية، و لوغاريتم الإنفاق الاستثماري

Variables	Indude in test equation	Level = I(0)		difference = I(1)	
		t- statistic	P- value	t- statistic	P- value
LNGDP	None	2.83	0.99	-5.09	0.00
	Trend and intercept	-4.09	0.01	-6.45	0.00
	Intercept	0.18	0.96	-6.51	0.00
LNBC	None	2.56	0.99	-2.77	0.00
	Trend and intercept	-1.59	0.76	-3.10	0.13
	Intercept	-1.14	0.67	-3.15	0.03
LNGI	None	0.32	0.77	-5.97	0.00
	Trend and intercept	-2.29	0.42	-5.83	0.00
	Intercept	-2.35	0.16	-5.94	0.00

المصدر : من اعداد الباحث وفقا لمخرجات برنامج (E-Views)

النموذج القياسي:
تعتمد عملية اختيار النموذج القياسي المناسب على تحديد درجة تكامل متغيرات الدراسة، وبعد إجراء اختبار جذر الوحدة، تبين أن متغير واحد متكامل عند المستوي، ومتغيران متكاملان من الدرجة الأولي، لذلك يكون من المناسب لقياس اثر وعلاقة كل من الائتمان المصرفي المقدم للأنشطة الاقتصادية والخدمية والإنفاق الاستثماري الحكومي بالنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي للفترة(2000 –2023) اختيار نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، واختبار مدى وجود علاقة توازنية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأجلين الطويل والقصير .

اولاً: فترة التأخير المثلى لمتغيرات الدراسة:
يقدر نموذج ARDL المبدئي ذاتياً في برنامج (EViews) فترة التأخير المثلى وفقاً لمعيار شواريز SC، حيث بينت النتائج في الشكل رقم (2) أن فترة التأخير المناسبة للمتغير التابع لوغاريتم الناتج المحلى الاجمالي غير النفطي هى 4 فترات، وأن فترة التأخير المناسبة للمتغير المستقل الاول لوغاريتم الائتمان المصرفي المقدم للأنشطة الاقتصادية والخدمية هى 4 فترات، وفترة التأخير المناسبة للمتغير المستقل الثاني لوغاريتم الإنفاق الاستثماري الحكومي هى 3 فترات .

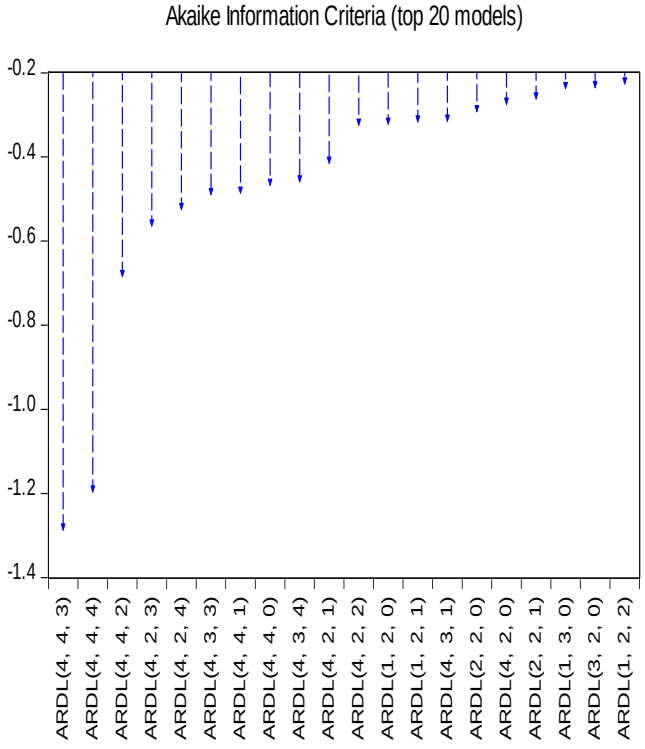

شكل (2): فترة التأخير المثلى لمتغيرات الدراسة للمتغيرات الناتج المحلى الاجمالي غير النفطي، والائتمان المصرفي المقدم للأنشطة الاقتصادية والخدمية، والإنفاق الاستثماري الحكومي

ثانياً: تقدير النموذج القياسي باستخدام ARDL واختبار الحدود F-Bounds Test

تم تقدير نموذج الإطار العام (تقدير معادلة الانحدار الذاتي الموزعة المتباطئة) وذلك كما في الجدول رقم (4)، حيث أوضحت الاختبارات الاحصائية للنموذج أن اختبار المعنوية الكلية للنموذج اختبار F معنوي، مما يدل على حسن توصيف النموذج المقدر رياضياً ويعتمد عليه في عملية التخطيط والتنبؤ، ويشير اختبار القدرة التفسيرية (معامل التحديد المعدل(R^2) أن 0.97 % من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع الناتج المحلى الاجمالي غير النفطي ترجع الى الائتمان المصرفي المقدم للأنشطة الاقتصادية والخدمية، والإنفاق الاستثماري الحكومي، وباقي النسبة تعود الى متغيرات أخرى لم تندرج في النموذج، كما أوضحت نتائج اختبار الحدود (F-Bounds) للعلاقة بين الناتج المحلى الاجمالي غير النفطي والائتمان المصرفي المقدم للأنشطة الاقتصادية والخدمية، والإنفاق الاستثماري الحكومي، آن قيمة F المحسوبة بلغت 7.80 وهى اكبر من القيمة الجدولية العليا 5.47 عند مستوى معنوية 5%، لذلك يرفض الفرض العدم ويقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج.

جدول (4): نتائج تقدير النموذج القياسي باستخدام ARDL واختبار الحدود

ARDL Long Run Form and Bounds Test									
Dependent Variable: (LNGDP)			Selected Model: ARDL 4, 4, 3)			F-Bounds Test			
Variable	Coeffi.	Prob.	Adjusted R^2	F-statistic	Prob.	Value	Sign.	I(0)	I(1)
LNGDP(-1)	0.682576	0.0125	0.97	50.55	0.00	7.80	10%	3.437	4.473
LNGDP(-2)	-0.098262	0.6285					5%	4.267	5.473
LNGDP(-3)	0.942096	0.0222					1%	6.183	7.873
LNGDP(-4)	-1.546978	0.0035							
LNLESA	-1.621574	0.0419							
LNBC (-1)	1.300093	0.0923							
LNBC (-2)	1.543320	0.0185							
LNBC(-3)	-1.489255	0.0662							
LNBC (-4)	1.749608	0.0255							
LNGI	0.486110	0.0007							
LNGI(-1)	-0.077952	0.2279							
LNGI(-2)	0.165896	0.0723							
LNGI(-3)	-0.138974	0.0482							
C	-6.250418	0.0058							
معلمات الطويل الاجل									
Variable	Coefficient	Prob.							
LNBC	1.452319	0.00							
LNGI	0.426311	0.02							

المصدر : من إعداد الباحث وفقا لمخرجات برنامج (E-Views)

ثالثاً: تقدير العلاقة الطويلة الاجل:

تشير نتائج الاجل الطويل في الجدول رقم (4)، الى وجود علاقة طردية ومعنوية وقوية بين الناتج المحلى الاجمالي غير النفطي والائتمان المصرفي المقدم للأنشطة الاقتصادية والخدمية، أي أن تغير في الائتمان المصرفي المقدم للأنشطة الاقتصادية والخدمية بنسبة 1% يؤثر على الناتج المحلى الاجمالي غير النفطي بنسبة 1.45 %، وكذلك وجدت العلاقة بين الناتج المحلى الاجمالي غير النفطي والإنفاق الاستثماري الحكومي طردية ومعنوية، بحيث أي تغير في الإنفاق الاستثماري الحكومي بنسبة 1% يؤثر على الناتج المحلى الاجمالي غير النفطي بنسبة 0.43 % ، ويستنتج من هذا التحليل أن للمتغيرات المستقلة دور وتأثير جيد على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، الامر الذي يثبت صحة فرضية الدراسة الثانية ، التي تنص على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم الائتمان المصرفي المقدم للأنشطة الاقتصادية والخدمية والناتج المحلي غير النفطي في المدى الطويل .

رابعاً: تقدير العلاقة القصيرة الاجل:

تشير النتائج في الجدول رقم (5)، أن معلمة تصحيح الخطأ(-1) CointEq بإشارة سالبة ومعنوية، والتي تعكس فترة التعديل، وتوضح أن الناتج المحلى الاجمالي غير النفطي يتعدل نحو قيمته التوازنية بنسبة من اختلال التوازن في الفترة(t_{-1}) تعادل حوالى 1.02%،أي أنه يستغرق حوالي تسعة أشهر نحو قيمته التوازنية بعد اثر أي صدمة في النموذج نتيجة للتغير الحاصل في المتغيرات

المستقلة، وتشير معلمات الاجل القصير آن الفرق الاول للمتغير التابع مبطأ لثلاثة سنوات له تأثر طردي ومعنوي على المتغير نفسه في السنة الحالية ، أما متغير الائتمان المصرفي المقدم للأنشطة الاقتصادية والخدمية ظهر بإشارة سالبة، ومتغير الإنفاق الاستثماري الحكومي وجد طردي ومعنوي في السنة الحالية ومبطأ لسنتان، الامر الذي ينفي صحة فرضية الدراسة الاولى بخصوص متغير الائتمان المصرفي، ويثبت صحة فرضية الدراسة الاولى بخصوص متغير الإنفاق الاستثماري الحكومي، وسبب ذلك يعود لعدة عوامل وظروف مر بها الاقتصاد الليبي، أثرت على المتغيرات المستقلة، منها طول الفترة الزمنية الاجراءات الادارية والمالية، التي يأخذها الائتمان المصرفي، وكذلك الظروف والبيئة الامنية والاقتصادية التي أثرت عليها في الاجل القصير.

جدول (5): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة الآجل واختبار الحدود للنموذج

ARDL Error Correction Regression - ECM Regression					
Dependent Variable: D(LNGDP)					
Variable	Coefficient	Prob.	Adjusted R^2	F-statistic	Prob.*
C	-6.250418	0.0015	0.80	8.19	0.00
D(LNGDP(-1))	0.703145	0.0227			
D(LNGDP(-2))	0.604883	0.0118			
D(LNGDP(-3))	1.546978	0.0015			
D(LNBC)	-1.621574	0.0077			
D(LNBC (-1))	-1.803672	0.0008			
D(LNBC(-2))	-0.260353	0.4015			
D(LNBC (-3))	-1.749608	0.0075			
D(LNGI)	0.486110	0.0003			
D(LNGI(-1))	-0.026922	0.5421			
D(LNGI(-2))	0.138974	0.0100			
CointEq(-1)*	-1.020569	0.0014			

المصدر : من إعداد الباحث وفقا لمخرجات برنامج (E-Views)

خامساً: الاختبارات التشخيصية للنموذج القياسي:

يبين الجدول رقم (6) الاختبارات الاتية :

1- اختبار Jargue Bera للتوزيع الطبيعى للاخطاء ،ظهرت القيمة الاحتمالية للاختبار بقيمة 0.89 مما يعنى قبول الفرض العدم ، والقائل أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي .

2- اختبار الارتباط الذاتي Correlation LM Test تشير نتائج الاختبار أن القيمة الاحتمالية تساوى 0.24 وهى اكبر من 5% مما يعنى قبول الفرض العدم والقاضي بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي .

3- اختبار تباين الأخطاء (اختبار Breusch-Pagan-Godfrey Test) أوضحت النتائج أن القيمة الاحتمالية تساوى 0.90 وهى اكبر من 5% مما يعنى قبول الفرض العدم والقاضي بعدم وجود مشكلة تجانس التباين .

4- اختبار جودة توصيف النموذج (Remsy reset test) تشير نتائج الاختبار أن القيمة الاحتمالية تساوى 0.96 وهى اكبر من 5% مما يعنى قبول الفرض العدم والقاضي بعدم وجود مشكلة سوء توصيف النموذج.

5- اختبار استقرارية النموذج، من الشكل رقم (3) وجد أن المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) ومربعات البواقى (CUSUM SQ) داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% ، وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة.

جدول (6): نتائج الاختبارات التشخيصية القياسية للنموذج القياسي

	الاختبارات	Prob	نتيجة الاختبار
أ-	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء (Jarque – Bera Test)	0.89	سلسلة البواقى تتبع التوزيع الطبيعي
ب-	اختبار الارتباط التسلسلي الذاتي للبواقي (Breusch – Godfrey Test)	0.24	لا توجد مشكلة الارتباط الذاتى
ج-	اختبار التباين للبواقي (Breusch-Pagan-Godfrey Test)	0.90	لا توجد مشكلة تجانس التباين
د-	اختبار جودة توصيف النموذج (Remsy reset test)	0.96	لا توجد مشكلة سوء التوصيف
ه-	اختبار استقرارية النموذج –المجموع التراكمي للبواقي CUSUM ومربعات البواقى CUSUM SQ		المجموع التراكمي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5 %

المصدر : من إعداد الباحث وفقا لمخرجات برنامج (E-Views)

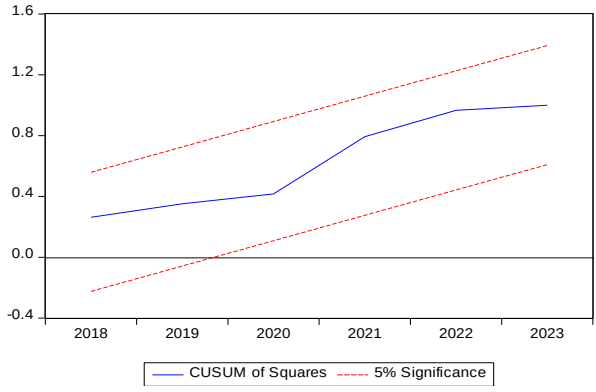

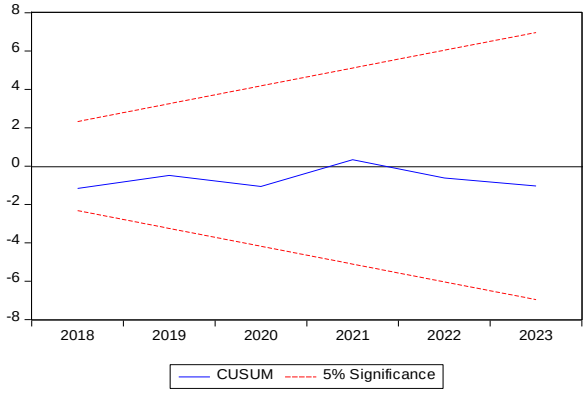

شكل (3): نتائج اختبار استقرارية هيكل النموذج القياسي

المصدر : من إعداد الباحث وفقا لمخرجات برنامج (E-Views)

النتائج والتوصيات:

نتائج الدراسة:

1- من خلال نتائج التحليل القياسي للنموذج المقدر للدراسة تم استخلاص النتائج الاتية :

أوضحت النتائج التقدير عن وجود آلية تصحيح الخطأ في النموذج وان النمو الاقتصادي يرجع نحو قيمته التوازنية بنسبة من اختلال التوازن تعادل حوالي 1.02%،أي أنه يستغرق حوالي تسعة أشهر نحو قيمته التوازنية، وتشير معلمات الاجل القصير آن متغير الائتمان المصرفي المقدم للأنشطة الاقتصادية والخدمية ظهر بإشارة سالبة، الامر الذي ينفي صحة فرضية الدراسة الاولى بخصوص متغير الائتمان المصرفي في الاجل القصير، ووجد متغير الإنفاق الاستثماري الحكومي طردي ومعنوي في السنة الحالية ومبطأ لسنتان، الامر الذي يثبت صحة فرضية الدراسة الاولى بخصوص متغير الإنفاق الاستثماري الحكومي في الاجل القصير، وسبب ذلك يعود لعدة عوامل وظروف مر بها الاقتصاد الليبي، أثرت على المتغيرات المستقلة، منها طول الفترة الزمنية الاجراءات الادارية والمالية، التي يأخذها الائتمان المصرفي، وكذلك الظروف والبيئة الامنية والاقتصادية التي أثرت عليها في الاجل القصير .

2- وجود علاقة طردية ومعنوية بين الناتج المحلى الاجمالي غير النفطي وبين كل من الائتمان المصرفي المقدم للأنشطة الاقتصادية والخدمية ومتغير الإنفاق الاستثماري الحكومي ، مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج، وأن للمتغيرات المستقلة دور وتأثير جيد على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، الامر الذي يثبت صحة فرضية الدراسة الثانية .

التوصيات :

1- رسم سياسات اقتصادية من أجل تطوير الأنشطة الاقتصادية والخدمية المختلفة في الاقتصاد الليبي، من أهمها توفير الخدمات الحديثة لتطوير القدرات التنافسية والتصديرية لها ، مثل تمويل البحوث التطبيقية والتسويقية، والترويج الاعلامي للسلع والخدمات المحلية في الأسواق المحلية والخارجية، وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي .

2- تذليل الصعاب والمعوقات أمام الأنشطة الاقتصادية والخدمية ومحاولة إيجاد الحلول لها، ومن أهمها المعوقات التمويلية والإدارية، وضعف البنية التحتية، بالإضافة الى المشاكل الأخرى، مثل الوضع ألأمني، والفساد المالي .

3- التعريف بالموارد الطبيعية المختلفة التي يزخر بها الاقتصاد الليبي، عبر وسائل الإعلام، وإقامة الندوات والورش، بغية الاستغلال الامثل لتلك الموارد، من قبل القطاع الخاص والعام، وذلك بإقامة المشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، الامر الذي يرفع من قيمة الناتج المحلى الاجمالي غير النفطي، ويساعد في معالجة الاختلال الهيكلي للاقتصاد الليبي، وجعله أكثر تنوعاً .

المصادر والمراجع

دامودار ، جيجاراتي . (2015) . الاقتصاد القياسي . السعودية . ترجمة : هند عبد الغفار عودة ، عفاف على الدش ، دار المريخ : الرياض .

الغويل ، انتصار.(2026) . أثر تمويل المشروعات الصغرى في نمو الاقتصاد الليبي ، المجلة الليبية لأبحاث التنمية المستدامة ،مج 2 ، ع 1 ، ص ص 1 – 22 ، المركز الليبي لأبحاث التنمية المستدامة ، ليبيا .

التونسي ، أبو بكر – التريكي ، عبد الباسط .(2024) . المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة ودعم حركة التنمية في المجتمع الليبي، المجلة العلوم الانسانية، مج 40 ، ع 2 ، ص ص 197 – 222 ، الجامعة الاسمرية ، ليبيا.

حسن ، عبد المنعم.(2019) . الدور التنموي المتوقع للمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ،مج 6 ، ع 1 ، ص ص 166 – 188 ، جامعة العربي بن مهدي ، الجزائر.

إمنيسي ، مغلّية.(2016) . ألاثر التنموي للشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي ، رسالة ماجستير ، جامعة سرت ، ليبيا.

موسى، عبد الجبار – ناصر، حكمت (2012) ، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنويع ألاقتصاد العراقي ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، ع 34 ،العراق .

الحويج ، حسين . (2018) .ضرورات ومتطلبات التنويع الهيكلى في الاقتصاد الليبي في ظل الازمة النفطية الراهنة ، مجلة الدراسات الاقتصادية، مج 1، ع 3 ، ص ص 142 179 ،كلية الاقتصاد جامعة سرت ، ليبيا.

الحمادى ، محمد عامر . (2012) .ملامح الاقتصاد الليبي ومتطلبات بنائه ، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة طرابلس ، ع 10 ، ليبيا.

ضو ، عادل . (2024) . اثر الانفاق الحكومي على التضخم والنمو في الناتج المحلي الاجمالي ، مجلة البيان العلمية ، ع 18 ، ص ص 109-125 ، جامعة الزنتان ، ليبيا .

المبروك ، نصر واخرون . (2022) . العلاقة بين أسعار النفط والانفاق الحكومي في ليبيا : باستخدام منهجية VAR مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة . مج 41 ، ع 1 ، ص ص 26 – 42 ، جامعة بنغازى ، ليبيا .

القيزاني ، عمر - فرحات – احمد . (2016) . تحليل هيكل الانفاق القومي والمستوى للاسعار في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970 – 2013 ، مجلة البحوث والعلوم الاقتصادية ، ع 1 ، ص ص 42 – 75 ، جامعة طرابلس ، ليبيا.

التلاوي ، عبد الرزاق ، وآخرون . (2020) . تقدير علاقة الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية بالنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي ، دراسة قياسية خلال الفترة 1970 -2019 ، المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي - مج 1 ، ع 2 ، ص ص 1 – 25 ، جامعة المرقب ، ليبيا.

منير، هشام (2019) .تحليل علاقة المشروعات الصغرى بالناتج الكلى والتوظف في الاقتصاد الليبي ، مؤتمر علمى حول دور ريادة الاعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي ، جامعة مصراتة ، 21\9\2019.

الهيئة الوطنية للبحث العلمى – مركزبحوث العلوم الاقتصادية – البيانات الاحصائية – بنغازى ليبيا http://erc.ly

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية- الشركات الصغرى والمتوسطة في ليبيا :التحضير لاقتصاد ما بعد النزاع، 8 \ 2016 .

مصلحة الاحصاء والتعداد ، الكتيب الاحصائي 2014 .

صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2023 ، 2024) .

مصرف ليبيا المركزى – النشرة الاقتصادية – اعداد مختلفة .

البنك الدولى https://data.albankaldawli.org

الامم المتحدة (الاسكوا) . (2021) . تقرير بعنوان الكلفة الاقتصادية للصراع في ليبيا ، بيروت ، https://www.unescwa.org

Bobowski , S .(2017) . Japanese micro, small and medium enterprises (MSMEs) in ASEAN .RESEARCH PAPERS OF WROCŁAW UNIVERSITY OF ECONOMICS nr 486 . 2017 . PP 103 _ 114.https://www.dbc.wroc.pl.

Hernita, M . Surya , B .Perwira , I Abubakar , H. & Idris , M .(2021). Economic Business Sustainability and Strengthening Human Resource Capacity Based on Increasing the Productivity of Small and Medium Enterprises (SMEs) in Makassar City, Indonesia . journal/sustainability . 2021, 13, 3177. https://doi.org/10.3390/su13063177.